الاستقرار السياسي
المفهوم– الأنماط– المؤشرات

حسن فتحي عبد المولى[1]
shwshynhsn@gmail.com

الملخص:

يحظى موضوع الاستقرار السياسي باهتمام الكثير من الباحثين والمختصين بالدراسات السياسية والاجتماعية , وبات يمثل محورا وركنا أساسيا في أغلب دراساتهم نظرا لما يمثله هذا الموضوع من أهمية وضرورة حتمية للأنظمة السياسية دون استثناء على كافة الأصعدة والمستويات باعتباره مفهوم نسبي يتسم بالحركية والمرونة وعدم الثبات.

ويمثل مفهوم الاستقرار السياسي هدفا أساسيا للمجتمعات البشرية بشكل عام والأنظمة السياسية بشكل خاص , إلا أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على خصوصية وطبيعة كل مجتمع أو نظام سياسي , الأمر الذي من شأنه أن يخلق نوعا من التباين والاختلاف في رؤية وتفسير كل نظام سياسي لهذا المفهوم , كما تتباين أسباب وعوامل ومتطلبات ومؤشرات قياسه مما يجعل منه مفهوما جدير بالدراسة والاهتمام من قبل الأنظمة السياسية والباحثين على حد سواء.

الكلمات الرئيسية: (الاستقرار السياسي – عدم الاستقرار السياسي– الأنظمة السياسية)

1.مدرس بكلية الاقتصاد– جامعة بنغازي

ABSTRACT.

The issue of political stability is of interest to many researchers and specialists in political and social studies, and it has become a major focus and pillar in most of their studies due to the importance and imperative this topic represents for political systems without exception at all levels and levels as a relative concept characterized by mobility, flexibility and instability.

The concept of political stability represents a primary goal for human societies in general and political systems in particular. However, achieving this goal depends on the specificity and nature of each society or political system, which would create a kind of discrepancy and difference in the vision and interpretation of each political system for this concept. The reasons, factors, requirements and indicators for its measurement vary, which makes it a concept worthy of study and attention by political systems and researchers alike.

The Keywords:

(Political stability -Political instability - Political systems)

المقدمة

يعد مفهوم الاستقرار السياسي أحد أشكال الثبات وعدم التبديل , حيث يشار إلى مدى الاستقرار الداخلي في دولة ما بأنه مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة وترابطهم فيما بينهم من ناحية , وفيما بينهم وبين السلطة من ناحية أخرى وبين مؤسسات هذه السلطة من ناحية ثالثة ترابطا عضويا يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة , ففي حال توافر ذلك في دولة ما يمكن القول بأنها دولة تتمتع بالوحدة الوطنية التي تعد الأساس الرئيسي لوجود واستمرار الدولة , وعلى العكس من ذلك نكون أمام حالة من عدم الاستقرار السياسي.

إن مفهوم الاستقرار السياسي في الدول الحديثة لا يمكن تحقيقه بالغطرسة والقمع وتجاهل حاجات الأفراد وتطلعاتهم , فالعنف والقمع ليس وسيلة لجلب الاستقرار أو المحافظة عليه , فهناك من الدول ما تمتلك أعتى الأجهزة الأمنية المتطورة إلا أن استقرارها ضعيف وهش , وفي المقابل نجد دولا استقرارها صلب ومتين وقوي علما بأنها لا تمتلك مؤسسات أمنية متطورة أو أي مظهر من مظاهر القوة المادية ولكن لديها القدرة على المحافظة على استقرارها وأمنها ومواجهة أزماتها وتحدياتها , ومن هذا المنطلق أصبح الاستقرار السياسي مطلب رئيسي وهدف قومي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي أحد أهم عوامل بناء الدولة وبقاءها.

وعلى اعتبار أن مفهوم الاستقرار السياسي من عدمه محور اهتمام وجدل العديد من الباحثين وكذلك الأنظمة السياسية في آن واحد , فإن هذه

الدراسة تهدف لإعطاء صورة واضحة عن مفهوم الاستقرار السياسي من خلال تناول اتجاهات وأبعاد وأنماط ومؤشرات المفهوم , وتماسيا مع طبيعة وهدف الدراسة فإنها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي , ووفقا لذلك تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي.

ثانيا: مدارس واتجاهات دراسة مفهوم الاستقرار السياسي.

ثالثا: أبعاد الاستقرار السياسي.

رابعا: أنماط الاستقرار السياسي.

خامسا: مؤشرات الاستقرار السياسي.

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي.

الاستقرار السياسي هو مقدرة النظام السياسي على الاستفادة من الظروف والتعامل بطريقة عملية وناجحة مع الأزمات لاحتواء التجاذبات والصراعات التي تحدث داخل المجتمع دون استخدام أية وسيلة من وسائل العنف , إذ يمثل العنف أحد أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي, كما أن الاستقرار السياسي مطلب أساسي للأمم والشعوب على اعتبار أنه يمثل البيئة الملائمة والمناسبة لتحقيق واستمرارية العملية التنموية والمصالح الاستراتيجية, إضافة إلى أنه مفهوم نسبي يتميز بالحركية وعدم الثبات.([1]) وبالتالي فإن أي خلل يحدث في أي جانب من جوانب عملية الاستقرار

[1]) شاهر إسماعيل , الدولة في التحليل السياسي المقارن , دمشق: دار الهيئة العامة السورية للكتاب , 2015م , ص 24

السياسي داخل الدولة يؤثر على بقية الجوانب الأخرى مما ينتج عنه حالة عكسية هي حالة عدم الاستقرار.

إن كلمة استقرار في اللغة العربية مشتقة من الأصل استقر , يستقر , استقرارا , كما أنها من المصدر (قر) , والقرار في المكان أي الثبات والتمكن فيه , وكذلك عرفت البلاد استقرارا واطمئنانا , أي هدوءآ , وثبوتا , وسكونا , والثبات لا يعني عدم الحركة,([1]) وإنما يقصد بالثبات عدم حدوث تغيير مفاجئ أو جذري , أي عدم حدوث تغيير مقصود من داخل المجتمع أو خارجه مما يفقده توازنه فيخرج من حالة الثبات والاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار.([2])

أما مفهوم الاستقرار اصطلاحا فهو يعني قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه المناطة به والاستجابة لمطالب أفراد المجتمع والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة , على نحو يحقق له الشرعية اللازمة لاستمراريته التي تحول دون تعرضه لأي نوع من أعمال العنف, أو أية

---

[1]) علي بن هادية , وأخرون , القاموس الجديد , ط7, الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1991م , ص 47 – كذلك راجع: ابن منظور , لسان العرب , القاهرة : دار العرب , 1981م , ص 3580 – وأيضا: يحي الجيلاني , وأخرون , القاموس الألفبائي , بيروت: الأهلية للنشر , 1997م , ص320

[2]) بن يمينة شايب الذراع , المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي , المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية , العدد: 21 , يناير , 2019م , ص 109

صراعات لا يمكن السيطرة عليها بالوسائل السلمية وفي إطار الالتزام بالقوانين والقواعد الدستورية.([1])

وترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو "ظاهرة تتميز بالمرونة وعدم الثبات وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته للقيام بما يلزم من تغييرات وتعديلات لتتجاوب وتوقعات الجماهير, واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق ضيق لدعم شرعيته وفعاليته"([2]) , ويؤكدا "Jan Ericlane- Svante" على عدم وجود تعريف محدد للاستقرار السياسي , ويشير إلى أن أي تعريف للاستقرار السياسي بسيطا كان أو مركبا يحتوي على عنصرين , الأول وهو "النظام اللا فوضوي" , ويعني غياب العنف والاكراه مع النظام السياسي , بينما العنصر الثاني هو "الاستمرارية" , التي تربط الغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي وتدني اللااستمرارية في التطور السياسي , إضافة إلى غياب قوي اجتماعية وحركات سياسية تهدف إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.([3])

---

[1]) عميرة محمد أيوب , وأخرون , مشروع تخرج: تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999– 2009م , جامعة قاصدي مرتاح , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2013م , ص 14

[2]) نيفين مسعد , الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي , القاهرة: مكتبة النهضة المصرية , 1988م , ص 5

[3] (Jean,Erik and Svant Arvson, Politics and Society in western Europe, London, Sage publications jourth, Edition, 1999, p: 294

وما يعيب هذا التعريف أنه لا يوضح الاختلاف فيما بين العنصرين السالفين من الناحية الاصطلاحية , إذ أنه في حال وجود حركات سياسية وقوى اجتماعية تعمل على احداث تغييرات وتعديلات جوهرية على النظام السياسي , لا يمكننا افتراض عدم وجود أو غياب العنف والاكراه والقوة وكذلك القطيعة مع النظام السياسي.

بينما هناك من يعرف الاستقرار السياسي بأنه " قدرة الحكومة أو النخبة الحاكمة على البقاء في الحكم المدة المحددة لها في الدستور , أما الديمقراطية فهي التداول السلمي على السلطة بين نخب سياسية متصارعة , تحتكم للإرادة العامة في بقاءها وخروجها"([1])

في حين يخلص " ليجفارت " إلى "أن الاستقرار السياسي ينحصر في عدة عناصر تتمثل في , الإبقاء على النظام – النظام المدني – المشروعية – الفاعلية" , إلا أن هذا التعريف يثير تساؤلا هاما حول ما إذا كان الاستقرار السياسي يرتبط بالنظام السياسي أم يرتبط بمفهوم الديمقراطية ؟ ومن هنا وجب التمييز بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية فمن الممكن تزامن الحالتين باعتبار أن الاستقرار يمكنه أن يشكل خصوصية بين "الديمقراطية والنظام السياسي" , إلا أن ذلك لا يعني وجود علاقة حتمية فيما بين الاثنين , فهناك من يرى أن النظام الديمقراطي المستقر هو نظالم سياسي ذو ديمقراطية

---

[1]) سليمان الحاج , رائد نايف , الاستقرار السياسي ومؤشراته , منتدى الحوار المتمدن بتاريخ 2009/3/21م

مستقرة وفي الوقت ذاته هو على النقيض من النظام الديمقراطي غير المستقر.([1]) كما أن الاستقرار السياسي في أي مجتمع يتأثر بعوامل ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة ترتبط بالبني الفكرية السائدة في المجتمع الثقافي وتطور الوضع الاقتصادي واستقرار النظام السياسي من خلال احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث , والتداول السلمي للسلطة , ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

ومما تقدم يمكن القول أن هناك اختلافا واضحا فيما بين الباحثين والمفكرين حول الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم الاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف المدارس والاتجاهات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم , فكل منها له منظوره الخاص لمفهوم الاستقرار السياسي.

- **عدم الاستقرار السياسي.**

يعد مفهوم عدم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم غموضا وتعقيدا , وتتعدد الآراء والاتجاهات التي تتناوله فمنها من يضيقه ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي الذي يعني التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة , وبعض منها يوسع فيه ليضم عدم الاستقرار النظامي , بمعنى التحولات السريعة في الاطار النظامي للدولة من شكل إلى أخر نقيضه (من الملكي إلى الجمهوري – من المدني إلى العسكري) , والبعض الأخر يزيده اتساعا ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي التي تتضمن أعمال الشغب ,

[1]) صموئيل هنتنجتون , النظام السياسي في المجتمعات المتغيره , مترجم , بيروت: دار الساقي 1993م , ص 60 ,

والمظاهرات , والاضطرابات , والاغتيالات السياسية , والحروب الأهلية , والحركات الانفصالية والتمردات المسلحة.([1])

ويرى البعض أن الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة الحاكمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي , بينما يرى البعض الأخر أنها مجرد تعبير عن حرية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه , في حين يرى أخرون أن التقلبات والتغييرات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي , لأن أعمال الشغب مسألة نسبية , وتغيير النظام من شكل لأخر أو سقوطه لا يعني أنه غير مستقر , لأنه قد يظل نظام ما قائم وموجود لمدة طويلة ويشرف على الانهيار رغم أنه يتداعى بشكل بطئ.([2])

ومما تقدم يمكن القول أن عدم الاستقرار هو تعبير عن خلل أصاب سير عمل النظام السياسي بشكل متسق ومقبول مما يعرضه لتقلبات أو تغييرات قد يتولد عنها ردود فعل عكسية وتأثيرات ونتائج سلبية على أغلب أفراد هذا النظام المرتبطين به بوظائف عده.

وفي اطار تقديم تعريف لعدم الاستقرار السياسي نجد أن هناك العديد من الباحثين الذين حاولوا وضع تعريف لهذا المفهوم كلا حسب المنطلقات الفكرية الخاصة به, فمنهم "ميرسون – Merrison" الذي عرف عدم الاستقرار

---

[1]) جلال معوض , ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي , المجلد : 11 , العدد: 1 , 1983م.

[2]) المرجع السابق .

السياسي بأنه "الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظما بصورة مناسبة بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي مما يؤدي إلى انحسار سريع ومتطرف في بنية العلاقات الاجتماعية".([1]), في حين يعرفه "داف – Duff" بأنه "الطبيعة المتغيرة للنظام الدستوري وكثرة التحديات التي يواجهها حينما يفتقد النظام السياسي للشرعية والفاعلية والانتظام على التعاقب, مما يعكس عدم امتلاكه للقوة أو القدرة على مواجهة متطلبات وحاجات المجتمع فضلا عن فقدانه المرونة على التكيف مع الظروف المتغيرة" , أما عدم الاستقرار عند "جونسون– Johnson" فهو "حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها , وغالبا ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف العلنية كدلاله على التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم"([2]), بينما يعرف "إكرام بدر الدين" عدم الاستقرار السياسي بأنه "حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام"([3])

---

[1]) حسين أحمد دخيل , أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003 , مجلة أهل البيت , جامعة ,كربلاء , مركز الدراسات الاستراتيجية, العدد: 18 , ص 20

[2]) المرجع السابق , ص 20

[3]) إكرام بدر الدين , الاستقرار السياسي في مصر 1952–1970 , مجلة السياسة الدولية , القاهرة: مؤسسة الاهرام , العدد: 69 , يوليو/1982م , ص 30

ومما تقدم نستنتج أن عدم الاستقرار السياسي يتمثل في لجوء بعض القوى والجماعات إلى اتباع نمط العنف السياسي وعدم استخدام الوسائل أو الأساليب القانونية أو الدستورية , بالإضافة إلى عدم مقدرة النظام السياسي على التكيف او الاستجابة للتقلبات والتغييرات السياسية التي يتعرض لها , وكذلك عجز النظام عن الاستجابة للمطالب والاحتياجات "المدخلات" المقدمة إليه من بيئتيه (الداخلية والخارجية).

ثانيا: مدارس واتجاهات دراسة مفهوم الاستقرار السياسي.

1- **المدرسة النظمية:** يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه , كما يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف وأية متغيرات جديدة , مما يعني موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع , وحياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وإبعاد هذه المؤسسات عن التجاذبات السياسية داخليا وخارجيا وعدم استغلالها لكسب مواقف معينه تجعل منها أدوات غير مستقلة.([1])

2- **المدرسة البنائية الوظيفية:** من أبرز أنصارها " جبرائيل ألموند " وقد تناول مفهوم الاستقرار السياسي وفقا للسلوك الوظيفي ومثله بكائن حي يجنح إلى التكيف والتوازن والاستقرار , ويرى بأن الخلل الذي يطرأ علية هو حالة

[1]) كريمة بقدي , الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا , دراسة حالة الجزائر , جامعة أبوبكر بلقايد: رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2012م , ص 52

طارئة يجب تصحيحها , ويؤكد بأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته , وعليه فإن أنصار هذه المدرسة عموما يرتكزون في دراستهم للاستقرار السياسي على الأبنية الحكومية وكذلك على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع متغيرات البيئة المحيطة والاستجابة لتحدياتها التي تفرضها.([1])

3- **المدرسة السلوكية:** ينطلق أصحاب هذه المدرسة من كون الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي , ويقرون بأن أي نظام سياسي مستقر هو الذي تسود فيه العلاقات السلمية وطاعة القانون واحترامه , وأن أية تغيرات سياسية كانت أو اجتماعية وكذلك اتخاذ اية قرارات يتم وفقا لآلية وإجراءات سلمية وليس نتيجة لاستخدام العنف , وهو ما يعيب هذه المدرسة إضافة إلى كونها تركز على الجوانب الظاهرية للسلوك السياسي وتهمل الجوانب الأخرى.([2])

---

[1]) المرجع السابق , ص 52 , للمزيد أيضا: سالم القمودي سيكولوجية السلطة ,ط2: بيروت: مؤسسة الانتشار الغربي , 2000م , ص119 , محمد شلبي الاستقرار السياسي عند الماوردي , وألموند , دراسة مقارنة , المجلة الجزائرية للعلوم السياسية , ديوان المطبوعات الجامعية , يوليو / 2003م , ص 29

[2]) كريمة بقدي , مرجع سابق . ص 52 , للمزيد راجع: إبراهيم إسراء أحمد , تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991–2007 , مجلة الديمقراطية , القاهرة: مؤسسة الأهرام , المجلد: 9 , العدد: 34 , أبريل/ 2009م , ص ص 213–214 , حسن كريم , مفهوم الحكم الصالح , المستقبل العربي , بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , العدد: 309, أكتوبر / 2004م , ص ص 50 – 51

4- **المدرسة الأدائية:** يرتكز أنصار هذه المدرسة في أفكارهم على عملية الربط فيما بين الاستقرار السياسي وأداء الحكومة ويفندون ذلك باحتواء الاستقرار على عدة أبعاد هي بمثابة خصائص مميزة لأداء الحكومة منها:

أ- بقاء واستمرارية الأبنية الحكومية مدة طويلة من الزمن.

ب- القدرة الحكومية على إصدار القوانين أو أية تعهدات إيجابية.

ج-مدى قدرة الحكومة على تقليص العنف السياسي لأدنى حد ممكن إلى جانب قدرتها على تنفيذ قراراتها وتعليماتها.

د- اتخاذ الحكومة للقرارات الملائمة التي تتماشى مع المطالب المقدمة للنظام السياسي.([1])

ثالثا: أبعاد الاستقرار السياسي.

للاستقرار السياسي مجموعة من الأبعاد أهمها , بعد السلوك السياسي , والبعد النفسي , وبعد أداء المؤسسات.

1- **بعد السلوك السياسي:**

ونتناول في هذا البعد محورين هما: "عدم اللجوء إلى العنف السياسي" – "الالتزام بالقواعد الدستورية".

- **عدم اللجوء إلى العنف السياسي:**

وهو أن مفهوم الاستقرار السياسي يرمي إلى العمل الذي يقوم به الأفراد أو مجموعة منهم أو حكومة ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالأخرين

[1]) عميرة محمد أيوب , وأخرون , مرجع سابق , ص 15

أفرادا أو جماعات بدوافع سياسية , وقد يلجأ الأفراد إلى العنف السياسي بهدف التأثير أو السيطرة على الحكم في حال فشل طرقهم السلمية في ذلك, في حين تلجأ الأنظمة السياسية لاستخدام العنف للمحافظة على استمرارية سيطرتها على مقاليد الأمور.

وتسيطر الأنظمة السياسية على أدوات العنف للحد من ظهور أي مؤشر للعنف السياسي وتفاقمه , إلا أن غياب العنف السياسي لا يمكن تحقيقه فقط باللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها من جانب الحكومة أو النظام السياسي وإنما لابد من استخدام أساليب وسياسات أخرى تدلل على تمتع النظام بالشرعية "القبول والرضا بالنظام".

- **الالتزام بالقواعد الدستورية:** ويتحدد ذلك من خلال مبدأين.

المبدأ الأول: يتمثل في احترام كافة أحكام وقواعد الدستور من جانب الحكومة والجماهير , وهو ما يجعل منه مؤشرا هاما للاستقرار السياسي داخل الدولة.

المبدأ الثاني: يختص بأية تعديلات دستورية من المتوقع إجراءها على الدستور سواء كان هذا التعديل على الدستور بأكمله أو على بعض مواده , وبالتالي فإن ثبات واستمرارية قوانين ومواد الدستور تنشئ إلى حد كبير نوعا من الاستقرار السياسي والعكس صحيح في حالة إجراء أية تعديلات على الدستور ككل أو على بعض مواده.([1])

[1]) عميرة محمد أيوب , وأخرون , مرجع سابق , ص ص 15– 16 , وللمزيد راجع: إبراهيم إسراء أحمد إسماعيل , مرجع سابق

2- **البعد النفسي:**

يشير هذا البعد إلى تمتع النظام السياسي وجل مؤسساته بالشرعية , والتي تعني الاعتراف والقبول الشعبي بالنظام الحاكم بحيث تتمتع السلطة بالقوة السياسية من خلال الموافقة والتفاهم المتبادل وليس القوة والاكراه , ويعتمد ذلك على مدى قبول الجماهير للنظام السياسي وكذلك مدى فاعلية النظام وأداءه , ولكن يختلف ذلك من نظام سياسي لأخر من حيث درجة القبول والرضا أو اللجوء للقوة والاكراه , حيث لا يعتبر الخضوع والرضا وحده مؤشرا لقبول النظام الحاكم , فمن الممكن أن يعكس الخضوع رضا فعلي وحقيقي على النظام والوضع القائم , أو أن يعبر عن حالة من العداء والسخط الكامن للنظام وينتظر الفرصة الملائمة للخروج عليه , وبالتالي من الصعوبة بمكان الجزم عن وجود رضا وخضوع كاملين تجاه أي نظام سياسي نظرا لاختلاف قطاعات النظام وتطلعات جماهيره.([1])

3- **بعد أداء المؤسسات:**

ويتجلى هذا البعد في مقدرة النظام السياسي على إحداث حالة من التوازن فيما بين المدخلات والمخرجات كركيزة أساسية للعملية السياسية برمتها , فأي نظام سياسي تقدم إليه مطالب تسمى (مدخلات) ومدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب يسمى (مخرجات) وتتم هذه العملية بشكل متوالي من خلال عملية الاسترجاع (التغذية العكسية) في اطار

[1]) عميرة محمد أيوب , المرجع السابق , ص 16

البيئة المحيطة بالنظام , وتوضح هذه العملية أنه في حال كانت مخرجات النظام أكثر اتساقا وملائمة مع المدخلات المقدمة له كلما كان النظام السياسي أكثر استقرارا , أما حالة عدم الاستقرار للنظام السياسي تنتج عن عدم استجابة النظام للمدخلات (المطالب) بشكل كلي أو جزئي.(1)

رابعا: أنماط الاستقرار السياسي.

فيما يتعلق بأنماط الاستقرار السياسي يركز العديد من الباحثين على التمييز بين نمطين أساسيين من أنماط الاستقرار السياسي هما.

- **النمط الأول: الاستقرار السياسي المزيف أو المؤقت.**

يظهر هذا النمط من الاستقرار في ظل انتشار القمع وتفشي الفساد وفقدان الحقوق وغياب العدالة والاحساس بعدم الطمأنينة والخوف من الدولة , ويذكر سقراط أن الخوف يجعل من الأفراد أكثر حذرا وأكثر طاعة وعبودية , ويتجلى هذا النمط بوضوح في النظم التسلطية الاستبدادية الدكتاتورية , وكذلك في النظم الثيوقراطية (الدينية) المبنية على التسلط والقهر وبث الخوف ,....إلخ من وسائل القمع الأخرى.(2)

---

[1]) عميرة محمد أيوب , المرجع سابق , ص 16 , للمزيد راجع: محمد علي الشرياني , العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات 1990– 1999م , الامارات: رسالة ماجستير غير منشورة , 2002م , ص 28

[2]) عزو محمد عبد القادر , مفهوم عدم الاستقرار السياسي , منتدى الحوار المتمدن بتاريخ 2008/2/14م

كما أن هناك من الباحثين من يشير إلى أن هذا النمط من الاستقرار مبني على وجود نظام أوتوقراطي استبدادي يمارس بشكل دائم الإكراه والقسر والإجبار ضد أية محاولة تندد أو ترفض سياسات أو أفكار النظام وتوجهاته , أضف إلى ذلك هناك العديد من الأنظمة السياسية ترتكز على الاستقرار السياسي الذي يولد حالة من الجمود والثبات في مفاصل الحياة اليومية لمؤسسات النظام السياسي برمته.([1])

ويتضح مما تقدم أن مفهوم الاستقرار وفقا لهذا النمط هو مفهوم خاطئ , إذ أن الاستقرار في مضمونه العام هو ألا تقود الممارسات الوظيفية للأنظمة السياسية إلى إيجاد أية اضطرابات من شأنها أن تسهم في إحداث تغييرات سياسية جوهرية في بنية النظام السياسي تؤثر على الاستقرار والأمن والتماسك الاجتماعي للدولة.([2])

- **النمط الثاني: الاستقرار السياسي الحقيقي أو الدائم.**

يظهر هذا النمط من الاستقرار في ظل وجود المبادئ الديمقراطية حتى وإن تخللته بعض المظاهر التي تدلل على عدم الاستقرار كالاحتجاجات والاضرابات التي تمثل جوهر العملية الديمقراطية , إذ أن الاحتجاجات والاضرابات وإن كانت مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي عند البعض فإنها تعد ظاهرة صحية في ممارسة الديمقراطية عند البعض

---

[1]) بن يمينة شايب الذراع مرجع سابق , ص ص 109-110 , وللمزيد راجع: عادل ياسر, أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية , السياسة الدولية , العدد: 25 , السنة/ 2014م

[2]) المرجع السابق.

الأخر , حيث تهدف إلى تحقيق بعض المكاسب والحقوق التي تسعي النظم الديمقراطية إلى تلبيتها وصيانتها وتعميقها بطرق سلمية.

ومما تقدم نخلص إلى أن هناك فارق كبير بين نمطي الاستقرار , فالنمط الأول (الاستقرار المزيف أو المؤقت) في حال المطالبة بحقوق معينه عن طريق الاحتجاجات والاضرابات يكون من الصعوبة بمكان رجوع الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق ونكون أمام حاله من عدم الاستقرار, بينما في النمط الثاني (الاستقرار الحقيقي أو الدائم) فإنه بعد تحقيق المطالب تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي التي كانت عليه ويسود الاستقرار مره أخرى.([1])

خامسا: مؤشرات الاستقرار السياسي.

يجمع الباحثين على عدد من المؤشرات لقياس الاستقرار السياسي يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

- **كيفية وصول رئيس الدولة إلى السلطة. "نمط انتقال السلطة في الدولة"**

يختلف نمط تغيير شخص رئيس الدولة من نظام سياسي لأخر وفقا للأساليب والطرق المتبعة في كل نظام على حدى , فإذا تمت عملية الانتقال بطريقة متوافقة مع الدستور والقوانين فإن ذلك يعد مؤشرا ودليلا واضحا على الاستقرار السياسي , أما في حال وصول رئيس الدولة للحكم

[1]) المرجع السابق.

عن طريق الانقلابات وتدخلات المؤسسة العسكرية فهذا يعد مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي.([1])

- **شرعية النظام السياسي.**

تمثل الشرعية أحد أهم الركائز الداعمة لاستمرارية أي نظام سياسي, ووجود حالة الاستقرار داخل الدولة دليل على وجود الشرعية التي تعني من وجهة نظر الاتجاه السياسي "تبربر السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية" , وبالتالي يكتسب النظام السياسي شرعيته من خلال صيانة وتحقيق مصالح أفراد الشعب وكذلك المحافظة على استقلال البلاد , وتتضح الشرعية من خلال قبول أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية وبمحض إرادتهم دون إجبار أو إكراه.([2])

- **قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.**

تعد قوة النظام السياسي من المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي , فالنظام السياسي مناط بمسئوليات جمة لا يتمكن من تحقيقها دون امتلاكه لعناصر القوة , كالدفاع عن الدولة في حال تعرضها لاعتداء خارجي للمحافظة على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها , إضافة إلى المسئولية الداخلية المتعلقة بحماية أمن المجتمع , وبالتالي فإن النظام الذي لا يمكنه تحقيق مسئولياته ومجابهة التحديات والتغيرات التي تظهر من حين لأخر

---

[1]) سليمان الحاج , وأخرون , مرجع سابق.

[2]) محمد عابد الجابري , التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها (حالة المغرب) , عمان: ندوة منتدى الفكر العربي , 1979م

سيفتح المجال أمام حالة من عدم الاستقرار السياسي , أضف إلى ذلك أن أي نظام سياسي لا تتوافق سياساته وتوجهاته مع تطلعات وتوجهات أفراد المجتمع ستكون حالة عدم الاستقرار هي السائدة فيه بشكل مستمر.([1])

- **محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية.**

بمعني أن بقاء القادة السياسيين ووجودهم في مناصبهم لفترات طويلة في أي نظام سياسي يعطي مؤشرا لوجود حالة الاستقرار السياسي , بينما التغيير المستمر في أوقات متقاربة يعد مؤشرا لعدم الاستقرار , لكن محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية هنا تقترن بالرضا الشعبي تجاه النظام السياسي القائم.([2])

- **الاستقرار البرلماني.**

يعد البرلمان في كافة الأنظمة السياسية على اختلاف أنماطها سواء الرئاسي أو البرلماني أو الجمعية الوطنية أو المختلط , هو الممثل لكافة أفراد المجتمع بمختلف أطيافه , ومن ثم لا يجوز لرئيس الدولة أو السلطة التنفيذية حله على اعتبار أن شرعيته مستمدة من الشعب عن طريق الانتخابات وهو ما يؤهله لأن يكون مستقرا لدرجة كبيرة , الأمر الذي ينعكس على استقرار الدولة , بينما في حال حل البرلمان قبل انتهاء مدته

---

[1]) علي بن سليمان , التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981–2012 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الأوسط , 2012م , ص ص 141–142

[2]) إبراهيم إسراء أحمد , مرجع سابق

أو إسقاط عضوية أحد أو بعض أعضاءه فإن ذلك يخلق نوعا من عدم الاستقرار البرلماني مما يؤثر على استقرار النظام السياسي برمته.

- **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.**

من بين أهم مؤشرات استقرار النظام السياسي من عدمه هي عملية المشاركة السياسية حيث يتوافر للأفراد من خلالها حرية التعبير عن آراءهم ومقترحاتهم في القضايا الوطنية واختيار من يمثلهم وينوب عنهم في المجالس التشريعية أو المحلية , ومن خلال المشاركة السياسية يتضح مدى رضا أفراد المجتمع على أداء النظام السياسي الأمر الذي يجعل منها وسيلة لمعرفة حجم الاستقرار داخل المجتمع من عدمه.([1])

- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات.**

يشير العنف السياسي إلى مفهوم عدم الاستقرار بينما اختفاءه يعتبر من المؤشرات الرئيسية للاستقرار السياسي ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لالحاق الضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية لها دلالات سياسية" وقد يكون العنف رسميا وهو الموجه من النظام ضد أفراد المجتمع أو جماعات بعينها , وقد يكون العنف غير رسمي وهو الموجه من الأفراد أو الجماعات ضد النظام السياسي وبعض رموزه , في حين نجد أن الحركات

[1])علي بن سليمان , مرجع سابق , ص 143

الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية تمثل درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي نظرا لاستخدامها العنف على نطاق واسع.([1])

- **الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية "الأولية".**

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد الإثني أو العرقي أو الديني أو الطائفي , هي في الغالب تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك المجتمعات التي تعرف التعددية , ولا ضير من وجود التعددية أو عدمها وإنما الضير في سياسات واستراتيجيات النخب الحاكمة مما يجعلنا أمام نموذجين , النموذج الأول: يتعامل مع التعددية من منطلق الاستيعاب والانصهار بالقوة , أما النموذج الثاني: يتعامل مع التعددية من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات , وتبعا للنموذج الأول تظهر لدينا ولاءات تحتية "أولية" غير وطنية تطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي , أما النموذج الثاني فيظهر لنا لحمة وطنية قوية راسخة تسعى لإعلاء الهوية الوطنية على كافة الهويات دون الوطنية.

- **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي.**

في أغلب الدول ينظر للاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشرا للاستقرار السياسي , إذ في حالة استقرار النظام السياسي نجده يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف تنموية من شأنها رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع مما يخلق تناغما وانسجاما بين النظام السياسي وأفراده ومن ثما الرضا الشعبي تجاه النظام.

[1]) سليمان الحاج , مرجع سابق.

- **قلة تدفق الهجرة الداخلية الخارجية.**

للهجرة الداخلية والخارجية جملة من الأسباب والمعطيات أهمها الوضع الأمني والاقتصادي ولكلا السببين أهميتهما في تأكيد الاستقرار السياسي من عدمه , فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة يدلل ذلك على وجود ظاهرة الاستقرار السياسي والعكس , إضافة لذلك فإن العمالة الوافدة أحيانا تكون سببا من أسباب عدم الاستقرار في الدولة المضيفة.([1])

من خلال ما تم عرضه فيما يتعلق بمفهوم الاستقرار السياسي ومدى أهميته للأفراد والجماعات والأنظمة السياسية , يتبين لنا أنه من أكثر المفاهيم غموضا وتعقيدا , كما أنه يتميز بالمرونة والحركية وعدم الثبات , إذ يعد مفهوما معياريا فما قد يتسبب في استقرار فرد أو جماعة أو نظام سياسي قد يكون سببا في الوقت ذاته في عدم استقرارهم , وتكمن أهميته في كونه مطلبا أساسيا وضروريا وحاجة ملحه للأفراد والجماعات لتلبية حقوقهم وتحقيق تطلعاتهم , وأيضا لأي نظام سياسي أيا كان نوعه أو شكله لضمان بقاءه واستمراريته.

[1]) علي بن سليمان , مرجع سابق , ص ص 144- 146

- **النتائج:**

من خلال دراسة مفهوم الاستقرار السياسي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

1- يتوقف استقرار أي نظام سياسي على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها , الأمر الذي يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بشكل سلمي يتحقق من خلاله التوافق والترابط المجتمعي.

2- لكي يكون النظام السياسي مستقرا لابد وأن يمتلك أبنية متمايزة ومستقلة , بمعني أن كفاءة النظام السياسي وقدراته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت , إضافة إلى امتلاكه أنظمة فرعية مستقلة تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة اقتصادية واجتماعية وثقافية ....إلخ تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة , ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

3- يتطلب الاستقرار السياسي لأي نظام سياسي أن تكون السلطة الحاكمة حائزة على الشرعية السياسية (الرضا- القبول- التأييد), فالسلطة التي تمتلك الشرعية تتصف بفاعلية كبيرة في صياغة السياسات والقرارات وتنفيذها.

4- إن تحقيق أي استقرار يتطلب وجود مشاركة سياسية فعاله في صياغة القرار , بمعنى انخراط المواطنين في عملية التعبير عن مصالحهم , وهو الأمر الذي يحول دون انعدام الاستقرار.

5- يشير مفهوم عدم الاستقرار إلى تغييرات حذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتفتح سبيلا لإحلال نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته.

6- إن الأنظمة التي تمارس سياساتها بالاعتماد على القوة والإكراه والقسر المادي وتمنع شعبها من المطالبة بحقوقه وحرياته السياسية والعامة هي أنظمة مهددة في استقرارها وأمنها , لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن نظام هو أول ضحاياه , ولذلك لابد من خلق مساحة من الحرية للمطالب الشعبية.

7- إن الأنظمة الديمقراطية قد تكون أقرب لأن تكون مؤسساتها السياسية أكثر كفاءة وفاعلية في القدرة على استخدام موارد النظام السياسي في ترسيخ حالة الاستقرار السياسي في مجتمع ما , لكن الديمقراطية وحدها ليست كفيلة بذلك بدليل عدم استقرار الكثير من الأنظمة البرلمانية على مستوى العالم , فالاستقرار السياسي الحقيقي يقوم على ديمقراطية وتنمية مستدامة وتدعيم وإرساء ركائز الوحدة الوطنية , واحتواء الاختلافات سواء الإثنية أو العرقية أو الدينية....إلخ ونبذها , وكذلك تبني سياسات اقتصادية ناجحة من شأنها الرفع من مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع , ومن ثم استقرار النظام السياسي بأكمله.

- **قائمة المراجع:**

أولا : المراجع العربية.

1- إبراهيم إسراء أحمد , تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991–2007 , مجلة الديمقراطية , القاهرة: مؤسسة الأهرام , المجلد: 9 , العدد: 34 , أبريل/ 2009م .

2- ابن منظور , لسان العرب , القاهرة : دار العرب , 1981م.

3- إكرام بدر الدين , الاستقرار السياسي في مصر 1952–1970 , مجلة السياسة الدولية , القاهرة: مؤسسة الاهرام , العدد: 69 , يوليو/1982م .

4- بن يمينة شايب الذراع , المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي , المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية , العدد: 21 , يناير , 2019م .

5- جلال معوض , ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها , مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي , المجلد : 11 , العدد: 1 , 1983م.

6- حسن كريم , مفهوم الحكم الصالح , المستقبل العربي , بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية , العدد: 309, أكتوبر / 2004م .

7- حسين أحمد دخيل , أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003 , مجلة أهل البيت , جامعة كربلاء, مركز الدراسات الاستراتيجية , العدد: 18 .

8- سالم القمودي , سيكولوجية السلطة , ط2: بيروت : مؤسسة الانتشار العربي , 2000م . سليمان الحاج , رائد نايف , الاستقرار السياسي ومؤشراته , منتدى الحوار المتمدن بتاريخ 2009/3/21م.

9- شاهر إسماعيل , الدولة في التحليل السياسي المقارن , دمشق: دار الهيئة العامة السورية للكتاب , 2015م.

10- صموئيل هنتنجتون , النظام السياسي في المجتمعات المتغيره , مترجم , بيروت: دار الساقي 1993م .

11- عادل ياسر , أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية , السياسة الدولية , العدد: 25 , السنة/ 2014م.

12- عزو محمد عبد القادر , مفهوم عدم الاستقرار السياسي , منتدى الحوار المتمدن بتاريخ 2008/2/14م

13- علي بن سليمان , التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981-2012 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الأوسط , 2012م.

14- علي بن هادية , وأخرون , القاموس الجديد , ط7, الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1991م.

15- عميرة محمد أيوب , وأخرون , مشروع تخرج: تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999- 2009م , جامعة قاصدي مرتاح , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2013م.

16- كريمة بقدي , الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا , دراسة حالة الجزائر , جامعة أبوبكر بلقايد: رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2012م .

17- محمد شلبي الاستقرار السياسي عند الماوردي , وألموند , دراسة مقارنة , المجلة الجزائرية للعلوم السياسية , ديوان المطبوعات الجامعية , يوليو / 2003م .

18- محمد عابد الجابري , التعددية السياسية وأصولها وأفاق مستقبلها (حالة المغرب) , عمان: ندوة منتدى الفكر العربي , 1979م

19- محمد علي الشرياني , العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات 1990- 1999م , الامارات: رسالة ماجستير غير منشورة , 2002م.

20- نيفين مسعد , الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي القاهرة: مكتبة النهضة المصرية , 1988م

21- يحي الجيلاني , وأخرون , القاموس الألفبائي , بيروت: الأهلية للنشر , 1997م .

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1- Jean,Erik and Svant Arvson, Politics and Society in western Europe, London, Sage publications jourth, Edition, 1999.